أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

الدبلوماسية الاقتصادية

نظرة تحليلية | فبراير 2024

التجارة والاستثمار العالمي لدول الخليج في حقبة الاستدامة

د. مارات ترتروف

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2024
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبِّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبِّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

عن المؤلف:

الدكتور مارات ترتروف

هـو خبيـر اقتصـاد سياسـي حاصـل علـى درجـة الدكتـوراة مـن كليـة سـانت أنتونـي بجامعـة أكسـفورد. وتتركـز خبراتـه فـي عمليـات الاسـتثمار فـي الطاقـة العالميـة وأمـن الطاقـة والجغرافيـا السياسـية، ولـه ارتباطـات مهنيـة بـدور نشـر دوليـة ومراكـز أبحـاث ومؤسسـات أكاديميـة ومنتديـات تطويـر الأعمـال منـذ أواخـر التسـعينيات. فـي الفتـرة بيـن عامـي 2008 و2022، كان الدكتـور تيرتيـروف مستشـارًا ومفاوضًـا ومدربًـا فـي مؤسسـة معاهـدة ميثـاق الطاقـة التـي يقـع مقرهـا فـي بروكسـل، وكان يحاضـر أيضًـا فـي كليـة بروكسـل للدراسـات الدوليـة بجامعـة كينـت. الدكتـور تيرتيـروف يشـغل حاليًـا منصـب الممثـل الرئيسـي لنـادي بروكسـل للطاقـة ASBL، وهـو عبـارة عـن منصـة شـبكات مؤسسـية تربـط المتخصصيـن فـي مجـال الطاقـة وتسـهم فـي بلـورة المشـاريع التجاريـة عبـر سلسـلة الطاقـة العالميـة.

الملخّص

- بينما يتواصل تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كوفيد-19، برز الاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة الخضراء باعتباره الاتجاه السائد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي 2022 و2023. وتأكّد هذا الاتجاه من خلال الاستثمارات المتزايدة في أشكال مختلفة من الطاقة المتجددة، وخاصة الهيدروجين النظيف، والمشاريع الضخمة.

- ظهرت دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، كأطراف رئيسية في مجال الطاقة المتجددة في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. فقد أعلنت كلتا الدولتين عن إستراتيجيات وطنية طموحة لتطوير الهيدروجين النظيف، واتّضح ذلك من خلال مشاريع استثمارية بمليارات الدولارات، مع مشاريع مثيرة للإعجاب في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، سواء في الداخل أو الخارج. ويمكن القول إن مشروع نيوم في المملكة العربية السعودية، والذي يهدف إلى تطوير منطقة بأكملها لتعمل بالطاقة النظيفة، هو أحد أكثر المشاريع الاستثمارية طموحًا التي شهدها العالم.

- تشير هذه النظرة التحليلية إلى أنه بعد نجاح مؤتمر كوب 28 في دبي في ديسمبر 2023، حيث وقعت الأطراف اتفاقًا للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، فمن المرجح أن تتوسع هذه الاتجاهات بشكل أكبر. ومع استمرار الحكومات في جميع أنحاء العالم في الاستجابة لضرورة الاستدامة، بجانب الحوافز المالية، مثل قانون خفض التضخم الأمريكي والصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي المطروحة الآن على الطاولة، سيواصل المستثمرون البحث عن فرص جديدة لتطوير مشاريع الطاقة النظيفة في العالم في المستقبل المنظور.

- ستسعى المجموعات الاستثمارية الكبرى في دول مجلس التعاون الخليجي التي تعمل على تطوير مشاريع الطاقة المتجددة، مثل شركة أكوا باور في المملكة العربية السعودية وشركة مصدر في الإمارات العربية المتحدة، إلى البحث عن فرص جديدة في مجال الطاقة النظيفة. ومع ذلك، ومع استمرار نمو الطلب العالمي على الطاقة، ستواصل دول مجلس التعاون الخليجي أيضا الإعلان عن استثمارات جديدة مؤثّرة في الوقود الأحفوري التقليدي. وتؤكد الورقة البحثية أن استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في مصادر الطاقة المتجددة والهيدروكربونات سيتزايد التكامل بينها بمرور الوقت.

- لم تُضعِف الحرب في أوكرانيا شهية المستثمرين لمشاريع جديدة في مختلف أنحاء العالم؛ لا في مجال الطاقة النظيفة ولا في قطاعات اقتصادية أخرى سريعة النمو. فقد تكيفت الأسواق إلى حد كبير مع الوضع المعقد الذي يحيط بأوكرانيا، في حين من غير المرجح أن تؤدي التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط إلى تعطيل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية السائدة في الوقت الحاضر. ومع ميل أوروبا والولايات المتحدة الآن إلى رفض الاستثمار والعلاقات التجارية مع روسيا، توسعت التجارة والاستثمارات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي منذ بداية الحرب في فبراير 2022.

- لم يأتِ توسُّع حجم التبادل الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي على حساب علاقات الشراكة في التجارة والاستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، ولا مع «دول جنوب العالم» على نطاق أوسع. فقد اتّخذت دول مجلس التعاون الخليجي موقفًا محايدًا إلى حد كبير تجاه تعقيدات العلاقة الأوروبية الأمريكية مع روسيا بشأن أوكرانيا، مع التركيز على الاستثمار والتجارة بدلاً من الجوانب الجيوسياسية.

- في مثل هذا السيناريو، تقدّم هذه النظرة التحليلية توصيات السياسات التالية لتدرسها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي:

  - بعد مؤتمر كوب 28، مواصلة تحديد المزيد من فرص الاستثمار في الطاقة المتجددة - بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين والطاقة الحيوية والطاقة الكهرومائية.

  - التوسُّع السريع إلى ما يتجاوز مصادر الطاقة المتجددة من خلال الاستثمار في تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه واستغلاله.

  - إنشاء منصة للاستثمار في مشاريع الاستدامة لدول مجلس التعاون الخليجي لتطوير قدر أكبر من التنسيق وتبادل المعلومات بين مجلس التعاون الخليجي كمنظمة، والجهات الحكومية لكل واحدة من دول الخليج والمنظمات الدولية المختصة مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والوكالة الدولية للطاقة، والمنتدى الدولي للطاقة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الهيئات المعنية في القطاعين العام والخاص.

  - تعزيز وتطوير الأطر التنظيمية المحلية لاستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات رئيسية في خضم تغيُّر أنماط التجارة والاستثمار العالمية.

  - مواصلة سياسة «عدم الانحياز» عندما يتعلق الأمر بالأزمات الجيوسياسية في دول شمال العالم، وزيادة تنويع فرص التجارة والاستثمار في الأسواق الجديدة المحتملة في دول جنوب العالم، مثل مجموعة بريكس بلس، وكذلك دول آسيا الوسطى وبحر قزوين.

تفاصيل الموضوع - الاستدامة تُحرّك اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن انعقاد المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في دبي في ديسمبر 2023 لهو شاهد على أحدث الاتجاهات والأنماط في الاستثمار والتجارة التي تدخل فيها منطقة مجلس التعاون الخليجي. فمن المفهوم والمفترض على نطاق واسع أنّ الغرض من الجولة الأخيرة من المحادثات العالمية السنوية حول المناخ، التي استضافتها دولة الإمارات العربية المتحدة، كان مواصلة الجهود الدولية السابقة لتحقيق التعاون الدولي بشأن التخفيف من آثار تغيُّر المناخ. ومع ذلك، فإن النتيجة الأكثر أهمية المحيطة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 28) هي أن الاستثمار في الطاقة المتجددة يُحرِّك الآن الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، في حين يمكن القول إن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت المحرِّك العالمي الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقة المتجددة.

مع التجاوب المتزايد لكل من الحكومات والمستثمرين في جميع أنحاء العالم لضرورات الاستدامة العالمية، برزت دول مجلس التعاون الخليجي مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر كمصادر رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى مصادر الطاقة المتجددة العالمية، فضلا عن كونها نقطة جذب لاستضافة استثمارات الطاقة المتجددة في اقتصاداتها المحلية. وعلى الرغم من أن المنطقة لديها تقليد في دعم المشاريع الضخمة في الداخل والخارج، فإن الحجم الهائل للاستثمارات التي نشهدها حاليًا في المنطقة لم يسبق لها مثيل - سواء في الطاقة الخضراء أو في المجال الاقتصادي الأوسع.

علاوة على ذلك، فإن الرغبة التي أبدتها بعض الشركات الاستثمارية الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي لتطوير مشاريع استثمارية جديدة في قطاع الطاقة المستدامة كبيرة. ويجري الاستثمار في الانتقال في مجال الطاقة، ودعم مجموعة من عمليات إزالة الكربون ذات التوجه التجاري، على قدم وساق.

في حين أن الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة واستدامة الطاقة برز باعتباره القصة الكبرى في اتجاهات التجارة والاستثمار الحالية في دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه بالتأكيد ليس القصة الوحيدة. فقد طبّقت دول مجلس التعاون الخليجي منذ فترة طويلة سياسات تجارية واستثمارية استراتيجية ومتطورة وحكيمة للغاية. حيث كان التنويع منذ فترة طويلة في طليعة سياسات دول مجلس التعاون الخليجي، سواء من حيث القرب الجغرافي لشراكاتها التجارية والاستثمارية، وكذلك على المستوى القطاعي. ولا تزال الاتّجاهات الحالية تعكس مثل هذه الاستراتيجيات. فشركات دول مجلس التعاون الخليجي من المستثمرين الرئيسيين في مصادر الطاقة المتجددة العالمية، لكنها تظل أيضًا مستثمرًا رئيسيًا في مجال الهيدروكربونات. ويتزايد التكامل بين الاستثمار في الطاقة المتجددة والهيدروكربونات بدلاً من أن يكون أحدهما على حساب الآخر.

أمن الاستثمار من خلال التنوُّع

أحدثت الحرب الروسية الأوكرانية موجات من الصدمة في أسواق الطاقة العالمية، وأجبرت شركات النفط الدولية على التدافع على الأصول لدعم أمن إمداداتها. وشهد عام 2022 تدفقًا مستمرًا، إن لم يكن طوفانًا صغيرًا، للمديرين التنفيذيين في شركات النفط العالمية بالإضافة إلى صناع القرار رفيعي المستوى من دول الاتحاد الأوروبي الذين يتوددون إلى دول مجلس التعاون الخليجي لإبرام صفقات بشأن إمدادات الغاز والاستثمار المشترك في أصول النفط في المصب. وبعد سنوات من تراجع مستويات الاستثمار، والتي انخفضت بشدّة خلال صدمات الطلب الناجمة عن كوفيد-19، انتعش النشاط الاستثماري في الوقود الأحفوري إلى حد بعيد في الفترة 2022-2023، حيث لعبت دول مجلس التعاون الخليجي دورًا رئيسيًا في المعادلة.

مع ذلك، لا تزال شركات دول مجلس التعاون الخليجي شركات رائدة في السوق في قطاعات اقتصادية متعددة على المستوى الدولي، بخلاف قطاع الطاقة. وينطبق هذا تحديدًا على القطاعات حيث يكون النمو العالمي في الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر وضوحًا، والتي تشمل حاليًا قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والمعادن، وأشباه الموصلات والمكونات الكهربائية، والفضاء، والنقل، والعقارات. وشكلت هذه القطاعات غالبية الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2022، إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصادر الطاقة المتجددة والوقود الأحفوري (النفط والغاز والفحم).[1]

الجدول 1: أعلى 10 قطاعات من حيث استثمار رأس المال (مليار دولار، 2022)

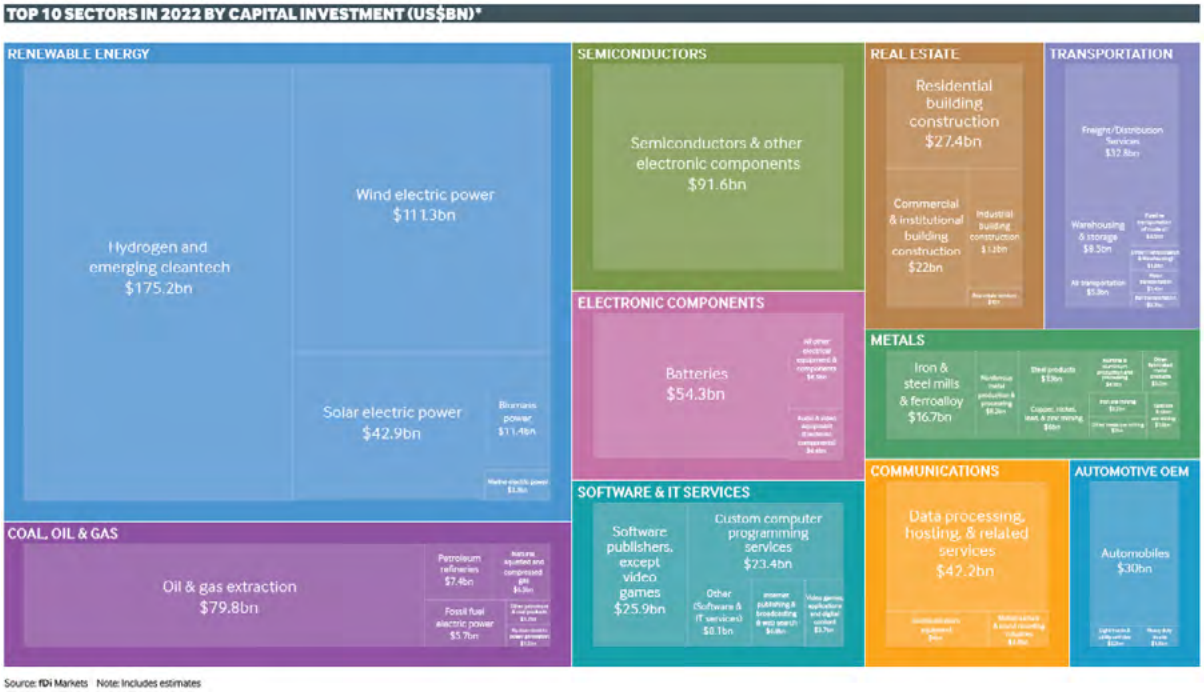

المصدر: تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2023؛ وحدة FDI Intelligence

من المهم أيضًا التنويه أيضًا إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي لا تقتصر على حدود جغرافية معينة، وأن دول مجلس التعاون الخليجي تشارك في اتفاقيات التجارة والاستثمار مع مجموعة متنوعة من الشركاء الوطنيين والإقليميين دون قيود. فقد كثُر الحديث في السنوات الأخيرة عن تراجع أهمية الغرب (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) في سياق التجارة والاستثمار والمواءمة السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي. وأصبحت آسيا - الصين، والهند، ورابطة دول جنوب شرق آسيا - الشريك المفضّل، في شكل من أشكال إعادة التنظيم الاقتصادي (وبدرجة أقل) السياسي بين دول الشرق. بل إن بعض المعلقين يميلون إلى الإشارة إلى مثل هذا التطور الديناميكي باعتباره تحولاً في القوة العالمية من الغرب إلى الشرق.[2]

مع ذلك، فإن الصدمات الجيوسياسية الخارجية، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، عززت أيضًا الشراكة التجارية والاستثمارية بين دول مجلس التعاون الخليجي مع بعض دول الاتحاد الأوروبي. حتى أن بروكسل عينت ممثلاً خاصاً جديداً للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي - وهو وزير خارجية إيطاليا الأسبق - للمساعدة في ذلك. وبينما أصبحت كلمة روسيا من المحرمات في بروكسل، وأن التجارة والاستثمارات الروسية غير مرحب بها إلى حد بعيد في الاتحاد الأوروبي والغرب على نطاق أوسع، فلا يمكن قول الشيء نفسه عن العلاقات الروسية مع مجلس التعاون الخليجي. فقد اتّخذت دول الخليج موقفًا محايدًا وأكثر دقة تجاه الصراع، وأثبتت نفسها كواحدة من الرابحين في المواجهة بين الغرب وروسيا بشأن أوكرانيا.

لا تزال علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع آسيا متميزة، إن لم تكن أساسية، حيث يتم تصنيف عدد منها كشركاء استراتيجيين، بما في ذلك في مجالات التجارة والاستثمار. وعززت الشركات السعودية والإماراتية نشاطها الاستثماري في آسيا الوسطى في السنوات الأخيرة، وخاصة في أوزبكستان وكازاخستان، حيث تعطي فئة جديدة من القادة الأولوية للتعاون الاقتصادي على المغامرات الجيوسياسية. ويرى مجلس التعاون الخليجي نفسه على نحو متزايد باعتباره محوزًا، إن لم يكن موازنًا، بين الشرق والغرب، في عالم مترابط ومعقد للغاية. وهو محور يزدهر منه (وفيه) الاستثمار والتجارة.

في حين يشير مؤتمر كوب 28 في دبي في بعض النواحي إلى أن الكثير قد تغير منذ أن أدت الطفرة النفطية في العام الماضي إلى استثمارات دولية ضخمة من منطقة الخليج وإليها، إلا أنه في نواح أخرى لم تحدث تغييرات تُذكر. فأمن الاستثمار وأمن التجارة يأتي من خلال التنوّع؛ التنوع وحده. ولا يزال هذا النهج إلى حد بعيد هو الشعار الذي تنادي به دول مجلس التعاون الخليجي اليوم.

التعافي في الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك في الغالب وجهة نظر واسعة النطاق مفادها أن الكوارث الجيوسياسية تؤدي إلى تقويض النشاط الاقتصادي، وعلى وجه التحديد التجارة والاستثمار. وعلى الرغم من أنه يُمكن القول إن الحرب الروسية الأوكرانية هي أكبر أزمة جيوسياسية (وكذلك إنسانية) تجتاح أوروبا على نطاق أوسع منذ نهاية الحرب الباردة، فإنها لم تمنع حدوث زيادة كبيرة في أحجام تدفق الاستثمار العالمي خلال عام 2022. فبحسب تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر 2023،[3] أعلن المستثمرون الدوليون عن أكثر من 16 ألف مشروع للاستثمار الأجنبي المباشر في 2022 بقيمة تقديرية 1.155 تريليون دولار، والتي توفر أكثر من 2.2 مليون فرصة عمل جديدة.[4]

واتّسمت تدفقات الاستثمار الدولي في عام 2022 بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الضخمة، حيث تجاوزت قيمة 159 مشروعًا من المشاريع المعلن مبلغ المليار دولار من الاستثمارات الرأسمالية، وهو رقم قياسي لعام واحد.[5]

الشكل 1: لمحة سريعة عن الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (2022)

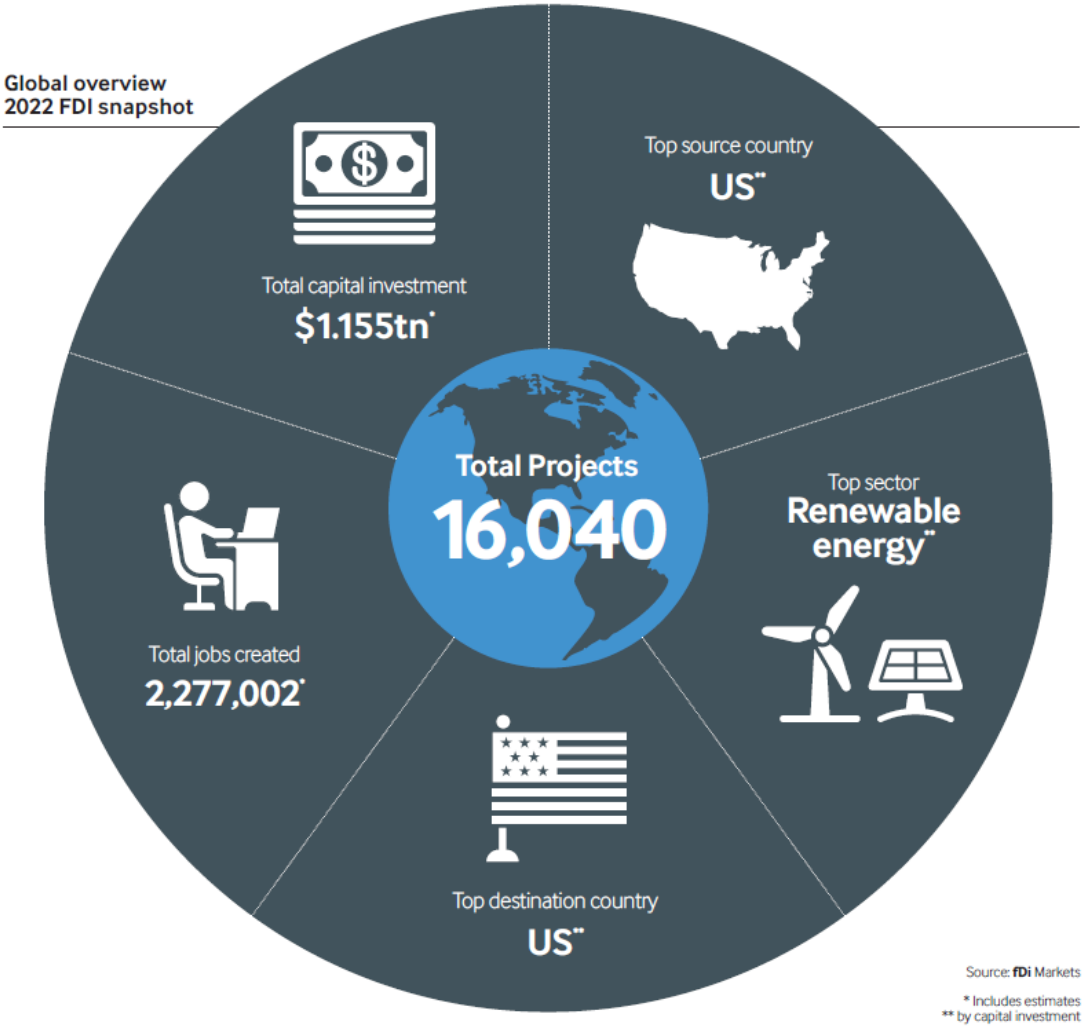

المصدر: *تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2023؛ وحدة FDI Intelligence*

كانت الولايات المتحدة الوجهة الأولى من حيث عدد الاستثمارات والمشاريع الضخمة خلال عام 2022، والمصدر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج، حيث استحوذت على 207.2 مليار دولار من الاستثمارات الرأسمالية عبر 3647 مشروعًا حول العالم.[6]

ومع ذلك، في حين استقبلت الولايات المتحدة أكبر عدد من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب الدولة في عام 2022، بإجمالي أكثر من 158 مليار دولار، على المستوى الإقليمي، تجذب كل من أوروبا الغربية وآسيا والمحيط الهادئ أعلى أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر، كما هو مبين في الشكل 2.[7]

الشكل 2: أعلى الدول والمناطق في الاستثمار الأجنبي المباشر حسب استثمار رأس المال وعدد المشاريع (2022)

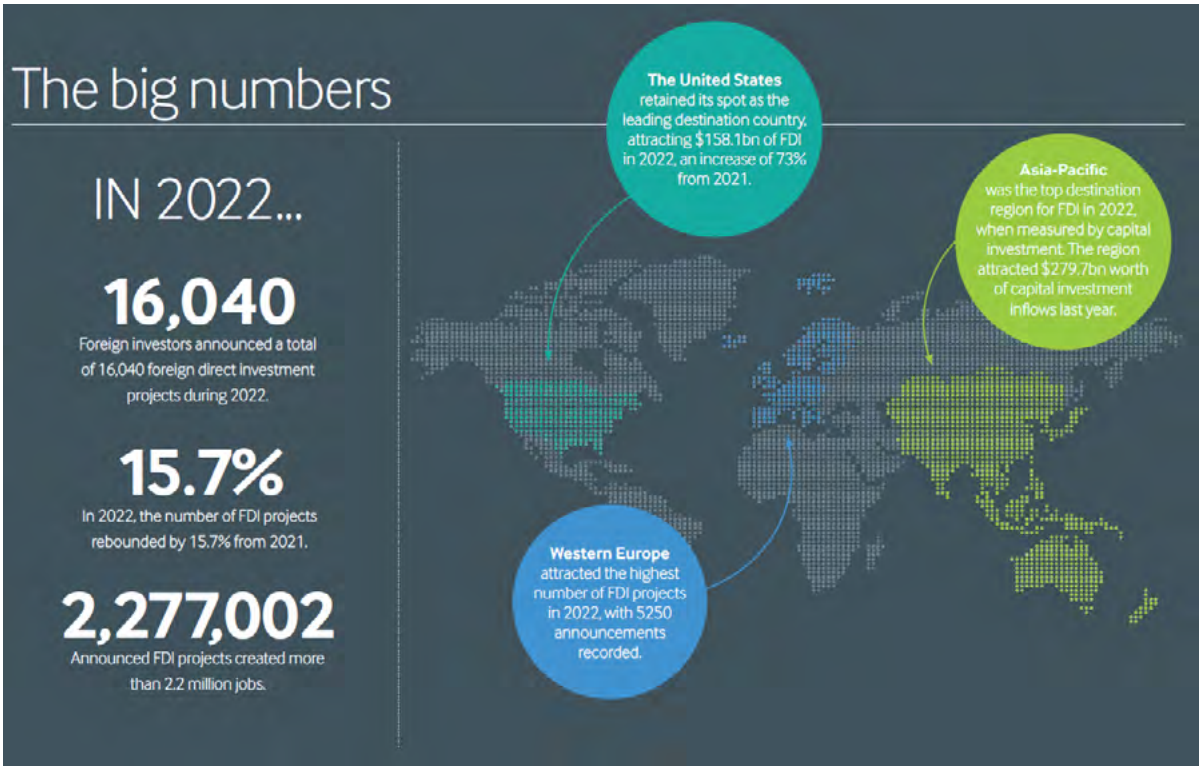

المصدر: تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2023؛ وحدة FDI Intelligence

يتزايد الاستثمار الرأسمالي في قطاع الطاقة المتجددة على أساس سنوي منذ عام 2018. وتجاوزت مصادر الطاقة المتجددة الاستثمار في الوقود الأحفوري والقطاعات الأخرى. ففي عام 2022، اجتذب قطاع الطاقة المتجددة 343.6 مليار دولار من الاستثمارات الرأسمالية عبر 527 مشروعًا، بزيادة قدرها 210 مليار دولار عن عام 2021.[8] ومع ذلك، احتل الاستثمار في الفحم والنفط والغاز المرتبة الثانية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2022، بقيمة إجمالية تقدر بـ 104.8 مليار دولار - بزيادة قدرها 538% عن عام 2021.[9] وكان هناك أيضًا نمو كبير للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022 في قطاعات مثل البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعادن وأشباه الموصلات والمكونات الكهربائية والفضاء والنقل والعقارات، كما هو موضح في الجدول 1. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين انخفض مرة أخرى في عام 2022، حيث انخفض عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الصين بنسبة 60% عن مستويات ما قبل كوفيد 2019، في حين انخفض الاستثمار الرأسمالي بنسبة 68%.[10] علاوة على ذلك، وربما ليس من المستغرب إطلاقًا، أعلنت روسيا عن 13 مشروعًا فقط للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022، وهو انخفاض كبير جدًا مقارنة بالسنوات السابقة.[11]

حصة دول مجلس التعاون الخليجي من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

تساعد اتجاهات وأرقام الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية على تحديد سياق الدور الذي تلعبه استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في معادلة الاستثمار ككل، سواء كوجهة أو مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج. فقد حدثت زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بالتوازي مع زيادة أعداد المشاريع التي استقبلتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2022. فقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة (879 مشروعاً للاستثمار الأجنبي المباشر)، والمملكة العربية السعودية (216 مشروعاً للاستثمار الأجنبي المباشر)، وقطر (135 مشروعاً للاستثمار الأجنبي المباشر)، وعمان (35 مشروعاً للاستثمار الأجنبي المباشر)، شهدت زيادات ملحوظة في أعداد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعلن عنها في عام 2022 مقارنة بالسنوات السابقة.[12] وتظهر هذه الاتجاهات في الشكلين 3 و5.

ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة الوجهة الأولى في منطقة مجلس التعاون الخليجي (والشرق الأوسط وأفريقيا على نطاق أوسع) في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث عدد المشاريع، حيث تم الإعلان عن إجمالي 879 مشروعًا في عام 2022 - بزيادة قدرها 71% عن عام 2021 (الشكلان 3 و 5). ومع ذلك، تفوقت كل من قطر والمملكة العربية السعودية على دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث إجمالي الاستثمارات الرأسمالية المعلنة التي تم جذبها خلال عام 2022، حيث بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 29.78 مليار دولار أمريكي في قطر و13.05 مليار دولار أمريكي في المملكة العربية السعودية، مقارنة بـ 10.45 مليار دولار أمريكي في الإمارات العربية المتحدة (انظر الشكل 4). وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن هذه الأرقام كبيرة، إلا أنها لا تشمل الاستثمار الرأسمالي القادم إلى البلدان الثلاثة من

مصادر محلية، والذي من المرجح أن يفوق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في البلدان الثلاثة (المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة).

يفوق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المحلية بشكل كبير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والمتجه إلى بلدان أخرى. استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على 84 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي من خلال 272 مشروعًا في الخارج، والمملكة العربية السعودية بقيمة 21.78 مليار دولار أمريكي من خلال 62 مشروعًا، وقطر بقيمة 1.15 مليار دولار أمريكي من خلال 17 مشروعًا (انظر الجدول 2).[13] وهذا يعادل أكثر من ثلث القيمة الإجمالية لجميع أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر المسجلة التي اجتذبتها منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأكملها خلال عام 2022 ـ 106.93 مليار دولار تقريبًا من إجمالي 279 مليار دولار اجتذبتها منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي حين أن أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي لم تشق طريقها بالضرورة إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتوزعت بلا جدال في العديد من المناطق والبلدان، فإن النتيجة الرئيسية من هذه الأرقام واضحة وهي أن: لا تزال منطقة مجلس التعاون الخليجي محرّكًا للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، ويتمثل ذلك في التحفيز الكبير للاقتصاد الدولي، وتوفير فرص العمل، والنمو، ومواصلة تعزيز التعافي في مرحلة ما بعد كوفيد على الرغم من الكوارث الجيوسياسية مثل الحرب في أوكرانيا.

الشكل 3: الاستثمار الأجنبي المباشر في الشرق الأوسط وأفريقيا حسب عدد المشاريع 2022

Table 1

FDI INTO MIDDLE EAST AND AFRICA BY PROJECT NUMBERS 2022

Country	Projects
UAE	879
Saudi Arabia	216
South Africa	157
Egypt	148
Qatar	135
Israel	73
Morocco	71
Kenya	63
Nigeria	49
Oman	35
Others	305
Total	2131

Source: **fDi** Markets

الشكل 4: الاستثمار الأجنبي المباشر في الشرق الأوسط وأفريقيا حسب استثمار رأس المال 2022

Chart 1

FDI INTO MIDDLE EAST AND AFRICA BY CAPITAL INVESTMENT 2022

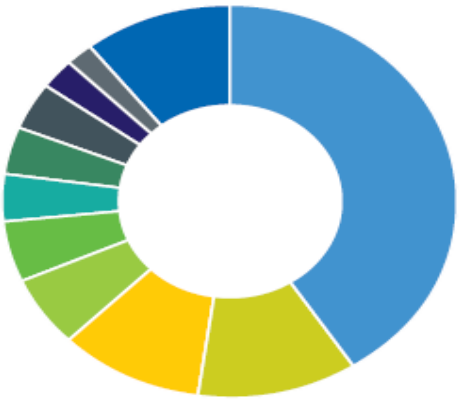

Middle East and Africa market share %		Capital investment ($bn)
40.97%	Egypt	107.00
11.40%	Qatar	29.78
10.24%	South Africa	26.76
5.86%	Morocco	15.31
5.00%	Saudi Arabia	13.05
4.00%	UAE	10.45
3.90%	Uganda	10.20
3.75%	Oman	9.79
2.44%	Libya	6.36
1.99%	Zimbabwe	5.21
10.44%	Others	27.28

Source: **fDi** Markets
Note: Includes estimates

المصدر: تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2023؛ وحدة FDI Intelligence

الشكل 5: المشاريع (% نسبة التغيير، 2021-2022)

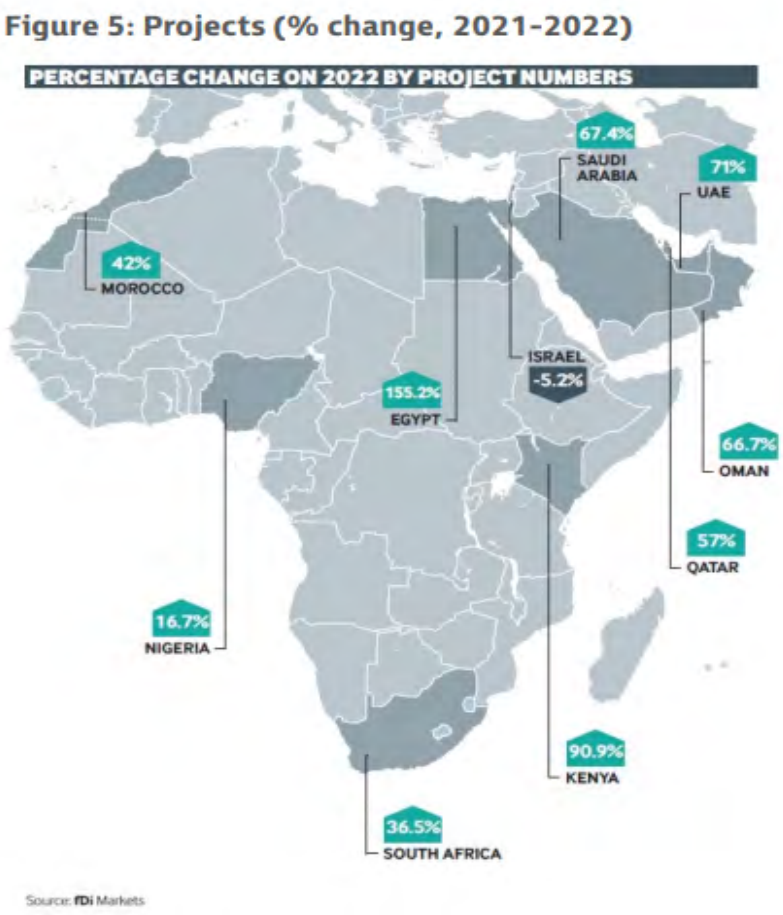

المصدر: fDi Markets

الجـدول 2: الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر مـن منطقـة الشـرق الأوسـط وأفريقيـا بحسـب رأس المـال وعـدد المشـاريع (2022)

FDI OUT OF MIDDLE EAST AND AFRICA BY CAPITAL INVESTMENT 2022	
Country	Outbound $bn
UAE	84.00
Saudi Arabia	21.78
Israel	9.31
South Africa	1.67
Qatar	1.15
Mauritius	1.15
Oman	0.69
Nigeria	0.63
Burundi	0.53
Kenya	0.47
Others	2.04
Total	123.42

Source: **fDi** Markets
Note: Includes estimates

FDI OUT OF MIDDLE EAST AND AFRICA BY PROJECT NUMBERS 2022	
Country	Outbound projects
UAE	272
Israel	192
Saudi Arabia	62
South Africa	47
Nigeria	39
Egypt	33
Mauritius	21
Kenya	21
Qatar	17
Kuwait	17
Others	102
Total	823

Source: **fDi** Markets
Note: Includes estimates

المصدر: تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2023، وحدة FDI Intelligence

هيمنة الهيدروجين الأخضر على الاستثمار الأجنبي المباشر

شهد الاستثمار في الطاقة المتجددة أو المستدامة نمواً هائلاً منذ عام 2020، وكانت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في طليعة هذا الاتجاه. وبفضل خطط الحوافز التاريخية مثل قانون خفض التضخم الذي أقرته إدارة بايدن في الولايات المتحدة والخطة الصناعية للاتفاقات الخضراء للاتحاد الأوروبي، ضخت الشركات المتعددة الجنسيات مليارات الدولارات في مشاريع الطاقة المستدامة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وعلى نحو متزايد الهيدروجين.[14] وفي الواقع، تلقت مصر، وهي إحدى دول الجوار لمجلس التعاون الخليجي، عددًا من الاستثمارات في مشاريع ضخمة في مجال الهيدروجين الأخضر، وعلى الرغم من عدم الاستقرار السياسي الذي شابها وكفاحها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمدة عقد من الزمن، فقد تم تصنيفها بشكل وثيق مع الولايات المتحدة كأكبر وجهة في العالم للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في عام 2022. واجتذبت مصر نحو 107 مليارات دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، تم توجيه 97% منها إلى 17 مشروعًا استثماريًا للهيدروجين الأخضر في عام 2022.[15]

ازدهر الاستثمار في الهيدروجين والتكنولوجيا النظيفة الناشئة في جميع أنحاء العالم في عام 2022، مع ما يستتبع ذلك من آثار واضحة على استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي. فقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن خططها في عام 2023 لتمويل أكبر منشأة للهيدروجين الأخضر في العالم، والتي سيتم بناؤها في البلاد باستثمارات إجمالية قدرها 8.5 مليار دولار.[16] ويعد هذا الاستثمار الضخم جزءًا من مشروع نيوم المستقبلي المتطور للمملكة، والذي ربما يكون أحد أكثر المشاريع الاستثمارية طموحًا التي تعتمد على الاستدامة في العالم. ومشروع نيوم هو جزء من رؤية 2030 للتحول الاقتصادي واستراتيجية التحول الأخضر، حيث يؤدي الاستثمار في الطاقة الخضراء إلى إنشاء منطقة محايدة الكربون بالكامل، مع مجتمعات سكنية متعددة تعيش في بيئة محايدة الكربون. ويهدف المشروع إلى إنشاء مدن مستدامة في شمال غرب المملكة العربية السعودية والتي سيتم تشغيلها حصريًا بالطاقة المتجددة. وترتبط نيوم باستثمار نحو 500 مليار دولار سيتم توفيرها من صندوق الاستثمارات العامة، بالإضافة إلى المستثمرين المحليين والأجانب.[17]

بالنظر إلى الاستثمارات الحالية في قطاع الهيدروجين كعامل رئيسي يدفع التحول نحو أنظمة أكثر استدامة للطاقة،[18] يمكن اعتبار نيوم أيضًا المشروع الرائد في سياق طموح المملكة لتصبح أكبر منتج للهيدروجين في العالم. ومن المتوقع أن يصل الاستثمار العالمي في الهيدروجين إلى 500 مليار دولار بحلول عام 2030، وفقًا لبعض المصادر.[19] ومن المنتظر أيضًا أن تبدأ شركة نيوم للهيدروجين الأخضر في إنتاج الهيدروجين الأخضر من مصادر الطاقة المتجددة البحتة بحلول عام 2026 - بحسب التقارير 4 جيجاوات من طاقة الرياح والطاقة الشمسية - والتي سيتم استخدامها لإنتاج الأمونيا الخضراء للتصدير العالمي ودعم إزالة الكربون من وسائل النقل الثقيلة.[20]

تعكف دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى أيضًا على الإعلان عن استراتيجياتها الخاصة بالهيدروجين الأخضر، كما تم التأكيد على ذلك أيضًا من خلال تعهدات الاستثمار الكبرى، فضلاً عن الالتزام السياسي لتصبح قوى عالمية في حملة إزالة الكربون من شبكات الطاقة العالمية. ويمكن أن يسهم الهيدروجين بما يصل إلى 12% من استخدام الطاقة العالمي بحلول عام 2050، ويؤدي إلى ظهور قوى عظمى جديدة في مجال الطاقة، وفقًا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) ومقرها أبو ظبي.[21] وفي هذا الشأن، وضعت دولة الإمارات أيضاً استراتيجية وطنية طموحة للهيدروجين، استناداً إلى خارطة طريق الريادة في الهيدروجين المعلنة في عام 2021. وتهدف الاستراتيجية «إلى دعم الصناعات المحلية منخفضة الكربون والمساهمة في تحقيق الحياد المناخي وتعزيز مكانة الإمارات كأحد أكبر منتجي الهيدروجين بحلول عام 2031» [22]. ويُنظر إلى استراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة للهيدروجين لعام 2023 على أنها أداة رئيسية للوفاء بالتزام الدولة بالوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2050، بما يتماشى مع اتفاق باريس بشأن المناخ.

من المرجح أن يتحقق هذا الهدف في ضوء اتفاق كوب 28 الذي ينص على التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري. وهناك إمكانات كبيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق هذه الطموحات ودعمها بالاستثمارات المستمرة. حيث تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة وفرة من الغاز لإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون، في حين تتميز أيضًا ببعض من أقل تكاليف إنتاج الطاقة الشمسية في العالم للهيدروجين الأخضر ومساحة كبيرة من الأراضي للطاقة الشمسية الكهروضوئية. وتنشط الشركات الوطنية الرائدة في البلاد إلى حد كبير في سلسلة القيمة بأكملها للهيدروجين والأمونيا. وتم دعم الإعلان عن خارطة طريق الريادة في مجال الهيدروجين من خلال إنشاء سبعة مشاريع هيدروجينية منخفضة الكربون في جميع أنحاء الدولة.

شملت هذه المشاريع إنتاج الأمونيا الزرقاء والخضراء، والصلب الأخضر، وإنتاج الهيدروجين الأخضر باستخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية. ويتم تطوير معظم هذه المبادرات من قبل الشركات الوطنية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك أدنوك ومجموعة مصدر وشركة طاقة، جنبًا إلى جنب مع مجموعة من الشركاء الدوليين.[23] وتهدف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الاستحواذ على حصة سوقية تبلغ 25% من الهيدروجين منخفض الكربون في أسواق الاستيراد الرئيسية في آسيا وأوروبا بحلول عام 2030، مع السعي أيضًا وراء فرص التصدير في أسواق أخرى. وسوف يساعد إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون على نطاق واسع دولة الإمارات العربية المتحدة في تقليل الانبعاثات في القطاعات الاقتصادية الأكثر صعوبة، بما في ذلك النقل الجوي والمواد الكيميائية والأسمدة والمعادن: بنسبة تصل إلى 25% بحلول عام 2031 وفي النهاية 100% بحلول عام 2050.[24]

الجهود الجادّة لدول مجلس التعاون الخليجي في التقاط الكربون وتخزينه

إن تطوير استثمارات واسعة النطاق في تقنيات الهيدروجين منخفض الكربون ليس الوسيلة الوحيدة لرفع مستوى اقتصاديات الطاقة المستدامة وتحقيق الأهداف المناخية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. فالاستثمار في احتجاز الكربون وتخزينه، الذي يتم استخدامه منذ فترة طويلة كأحد وسائل الحد من الكربون في أوروبا وغيرها من الأجزاء المهتمة بالمناخ في العالم، بدأ الآن يزداد الزخم حوله في المنطقة. وبينما تم تطوير مشاريع التشجير في بعض أنحاء العالم كوسيلة لامتصاص الكربون، اتجهت دول الخليج إلى اختيار المشاريع التي تنطوي على زراعة أشجار القرم لسحب الكربون من الغلاف الجوي. ويقال إن أشجار القرم على طول ساحل الخليج أكثر كفاءة بما يصل إلى خمسة أضعاف في احتجاز الكربون مقارنةً بالغابات البرية.[25]

ويوجد في منطقة الخليج 13 مشروعًا لالتقاط الكربون واستخدامه وتخزينه بأحجام وخصائص تكنولوجية مختلفة إما مخطط لها أو قيد التشغيل فعلًا، حتى مارس 2023، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية ومقرها باريس.[26] وتقوم أرامكو السعودية باحتجاز الكربون وحقنه في مكمن النفط في العثمانية منذ عام 2015، في حين تهدف سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة إلى تطوير مشروع تجريبي مشترك في الفجيرة لالتقاط الكربون، وإذابته في مياه البحر ثم حقنه في التكوينات الصخرية تحت الأرض، حيث يتحول إلى معادن في نهاية المطاف.[27]

في سبتمبر 2023، أعلنت أدنوك عن قرار نهائي بالاستثمار في أحد أكبر مشاريع احتجاز الكربون في الشرق الأوسط ـ وهو مشروع حبشان لالتقاط الكربون وتخزينه، والذي سيتيح القدرة على الالتقاط والتخزين الدائم لـ 1.5 مليون طن سنوياً من الكربون داخل تكوينات جيولوجية عميقة تحت الأرض.[28] وسيؤدي مشروع حبشان لالتقاط الكربون وتخزينه، وهو جزء من استثمار الشركة بقيمة 15 مليار دولار في الحلول منخفضة الكربون، إلى زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في قدرة أدنوك على احتجاز الكربون لتصل إلى 2.3 مليون طن سنوياً، أي ما يعادل إزالة أكثر من 500 ألف سيارة تعمل بالبنزين من الطرق سنوياً.[29] وفي إطار توسيع استثماراتها في الحلول منخفضة الكربون، استحوذت أدنوك في يناير 2024 على 10% من شركة Storegga، وهي شركة لتطوير مشاريع احتجاز الكربون وتخزينه ومقرها المملكة المتحدة.[30]

الطاقة المتجددة في آسيا الوسطى

في حين أن المشاريع الضخمة في مجال الهيدروجين الأخضر لها صدى في المناقشات الحالية حول الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي والخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي في سياق الاستثمار في الطاقة المستدامة، فإن الأشكال الأخرى للطاقة المتجددة لا تزال مهيمنة بنفس القدر في استراتيجيات الاستثمار في المنطقة. وتواصل العديد من العوامل دفع استثمارات الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى طاقة الرياح والطاقة الشمسية - بما في ذلك الإعانات واسعة النطاق وهياكل الحوافز التي تقدمها الحكومات في جميع أنحاء العالم في أعقاب فيروس كورونا، والمكاسب غير المتوقعة القادمة من ارتفاع أسعار الطاقة (التي كانت آخذة في الارتفاع فعلًا قبل الحرب الروسية الأوكرانية)، فضلاً عن التعهدات السياسية المستمرة من قبل العديد من البلدان لتحقيق الحياد الكربوني خلال فترات زمنية مناسبة. وبالنظر إلى أنه في عام 2022، اجتذب قطاع الطاقة المتجددة، للسنة الرابعة على التوالي، أعلى إجمالي لرأس المال المستثمر على مستوى العالم، فليس من المستغرب أن يكون المستثمرون في دول مجلس التعاون الخليجي نشطين للغاية في القطاعات الفرعية المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

لكن الأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو نوع الشراكات الاستثمارية والتجارية الجديدة والقرب الجغرافي الجديد للاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن الأمثلة على ذلك الاستثمارات الكبيرة التي يقدّمها مجلس التعاون الخليجي في المناطق الصاعدة بسرعة في العالم مثل آسيا الوسطى، وخاصة أوزبكستان. فقبل عقد من الزمن بالكاد، كان يُنظر إلى أوزبكستان باعتبارها اقتصاداً مغلقاً إلى حد كبير، حيث لم يكن هناك سوى عدد قليل من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم تأسيسها في البلاد. وإذا انتقلنا سريعًا بعدها بعشر سنوات، نشهد اقتصادًا مزدهرًا حيث تُحدث استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي تحوُّلًا في الاقتصاد الأوزبكستاني. وبفضل الاتفاقيات الحكومية رفيعة المستوى، يقوم المستثمرون من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حاليًا بتطوير ما يصل إلى 21 مشروعًا واسع النطاق لطاقة الرياح والطاقة الشمسية في أوزبكستان، بقيمة تبلغ حوالي 9.9 مليار دولار، وفقًا لما يذكره المسؤولون في طشقند.[31]

يتم تطوير معظم هذه الاستثمارات من قبل شركتين ـ وهما أكوا باور من المملكة العربية السعودية ومصدر للطاقة من دولة الإمارات العربية المتحدة. وتعهد وزير الطاقة سهيل المزروعي بضخ استثمارات إماراتية جديدة في أوزبكستان بقيمة 10 مليارات دولار خلال مؤتمر استثماري في سمرقند في مايو 2023. ويزور الآن محمد أبو نيان، رئيس مجلس إدارة شركة أكوا باور، وهي شركة تعمل في مجال الطاقة المتجددة وتنقية المياه، وتبلغ أصولها المعلنة ما يصل إلى 75 مليار دولار في أكثر من اثنتي عشرة دولة، بزيارة أوزبكستان بشكل متكرر أكثر من أي دولة أخرى خارج كتلة مجلس التعاون الخليجي. وقبل عقد من الزمن، كانت النخب الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي تميل إلى زيارة بلدان «غَيْر مَألُوفة» مثل أوزبكستان، وذلك في الغالب لصيد الصقور في سهوب آسيا الوسطى. ولكن الزمن تغير منذ ذلك الحين. حيث يتجه المستثمرون من دول مجلس التعاون الخليجي إلى أوزبكستان نتيجة للأولوية القوية التي توليها الحكومة الأوزبكية لتطوير قطاع الطاقة المتجددة في البلاد، وشروط الاستثمار الجذابة التي تقدمها الحكومة وتحميها، والاستقرار السياسي النسبي، ومجتمع نابض وشاب سريع النمو للغاية. واتّخذت أوزبكستان موقفًا محايدًا تجاه الصراع الروسي الأوكراني،

وجنت فوائد كبيرة من خلال عقد شراكات استثمارية جديدة واعدة للغاية ودائمة على ما يبدو مع مستثمري دول مجلس التعاون الخليجي.

الطاقة والنقل يقودان التنقل بالمركبات الكهربائية

كان وزير الطاقة الإماراتي منشغلاً في عام 2023 بدبلوماسية مكوكية لتعزيز استثمارات الطاقة في أوزبكستان. وأعلن أيضًا عن السياسة الوطنية الجديدة للمركبات الكهربائية في دولة الإمارات العربية المتحدة.[32] السيارات الكهربائية هي واحدة من أسرع القطاعات الفرعية المرتبطة بالطاقة نموًا في الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، مع نمو القطاع الذي وصفته وكالة الطاقة الدولية مؤخرًا بأنه نمو مطرد.[33] وأعلن المستثمرون الأجانب عن استثمارات أجنبية مباشرة تصل إلى 92 مليار دولار في المركبات الكهربائية خلال عام 2022، وفقًا لتقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2023. ولا يشمل ذلك الاستثمارات في مشاريع سلسلة الإمداد للسيارات الكهربائية مثل البطاريات. وتشير التقديرات إلى أن 1% فقط من أسطول المركبات في دولة الإمارات العربية المتحدة يعمل حاليًا بالكهرباء، وفقًا لوزير الطاقة. ومع ذلك، تتوقع سياسة السيارات الكهربائية الوطنية في الدولة أن يرتفع هذا المعدل بمقدار سنوي قدره 30% حتى عام 2028، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في استهلاك الطاقة وانخفاض كبير في انبعاثات الكربون.[34]

في إطار استراتيجية السيارات الكهربائية، شجعت الإمارات العربية المتحدة المنافسة الشرسة بين الشركة العالمية العملاقة تسلا والشركات المصنعة الصينية مثل BYD. وقد أدى ذلك إلى مشاريع مشتركة كبيرة بين الشركات الإماراتية والصينية. فقد أعلنت شركة NWTN الإماراتية مؤخرًا عن مشروع لاستثمار 500 مليون دولار في شركة BYD لإنتاج السيارات الكهربائية في الإمارات.[35] وبالمثل، من المتوقع أن تدخل علامة تجارية سعودية للسيارات الكهربائية مرحلة الإنتاج بالقرب من جدة قريبًا. ويحظى المشروع بدعم صندوق الاستثمارات العامة بالشراكة مع شركة لوسيد إير ومقرها كاليفورنيا، المنافس في السيارات الفارهة لشركة تيسلا. وتشكل مثل هذه المشاريع عنصرًا مهمًا في خطة التحول السعودية في إطار رؤية 2030 - لإزالة الكربون وبناء القدرات التصنيعية غير النفطية، وتوفير وظائف عالية التقنية. ويتكون أسطول المركبات في المملكة بالفعل من 5% من المركبات الكهربائية، مقارنة بـ 1% في عام 2016.

الحرب بين روسيا وأوكرانيا تعيد رسم آفاق التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والخليج

كانت إحدى الجوانب الرئيسية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية منذ كوفيد-19 هي اتجاه المستثمرين للاستجابة لضرورة الاستدامة الدولية الملحة، كما نوقش أعلاه. فقد أصبح تغير المناخ، وتحول نظم للطاقة، والتركيز على التنمية المستدامة، عوامل لا تقل أهمية في عمليات صنع القرار الاستثماري المتعددة عن الدوافع التجارية. وكان للمواجهة بين روسيا والغرب منذ عام 2022 أيضًا آثار كبيرة على أنماط التجارة والاستثمار العالمية. فالقرار الجماعي للشركات الأوروبية والأمريكية من روسيا في أعقاب الغزو، والبحث عن وجهات جديدة من قبل الشركات الدولية التي كانت تستضيفها روسيا سابقًا، فضلاً عن الانخفاض الكبير في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في روسيا، أدت إلى إعادة رسم الأنماط الأساسية في التجارة العالمية والاستثمار.

يبدو أن أحد هذه الآثار المترتبة على الحرب الروسية الأوكرانية هو تنشيط العلاقات التجارية والاستثمارية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. فقد بلغ حجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي 175 مليار دولار في عام 2022، ارتفاعًا من 124 مليار دولار في عام 2021.[36] وتعزى الزيادة في حجم التجارة بين الكتلتين إلى حد بعيد إلى ارتفاع صادرات الطاقة من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاتحاد الأوروبي، في أعقاب شبه رفض الاتحاد لصادرات النفط والغاز الروسية. وزادت واردات الاتحاد الأوروبي من المملكة العربية السعودية بأكثر من الضعف في عام 2022 مقارنة بالعام السابق، وتضاعفت ثلاث مرات من قطر. وكما ذُكِر سابقًا، توافد صناع القرار والمسؤولون التنفيذيون في الشركات في الاتحاد الأوروبي، وخاصة في مجال الطاقة، إلى منطقة مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2022 لإبرام اتفاقيات شراء للمواد الهيدروكربونية الخليجية، والتي ظهرت كمصدر بديل لإمدادات النفط والغاز الروسي التي كان يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي على مدى عقود.

قامت وفود تجارية رفيعة المستوى من دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي بزيارات متبادلة أدت، على سبيل المثال، إلى نمو حجم التجارة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي بمقدار 11 مليار دولار - من 42 مليار دولار في عام 2021 إلى 53 مليار دولار في عام 2022. ولم تتفوق على ذلك سوى المملكة العربية السعودية، التي كانت، بقيمة تجارة تبلغ 81 مليار دولار في عام 2022، الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي في كتلة دول مجلس التعاون الخليجي.[37] بلغت قيمة تجارة قطر مع الاتحاد الأوروبي 33 مليار دولار في عام 2022،[38] ويقال إن هذا النمو يقوم على مبيعات الغاز الطبيعي.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت دول الاتحاد الأوروبي توسعًا في علاقاتها التجارية مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2022 و2023. وفي حين أن شركتي النفط الفرنسية والإيطالية، توتال وإيني، كانتا شريكين نشطين في الاستثمار مع نظيرتيهما في الخليج لعقود من الزمن، فإن شراكتهما تنمو حاليًا في القطاع غير النفطي أيضًا. على سبيل المثال، أفادت التقارير أن 228 شركة إيطالية جديدة قامت بالتسجيل لممارسة نشاطها في الإمارات العربية المتحدة (معظمها في دبي) خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2023، بزيادة قدرها 29% مقارنة بنفس الفترة من عام 2022.[39] وتشمل القطاعات الرئيسية التي تعمل فيها هذه الشركات مع دولة الإمارات الآلات، والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، والألومنيوم، والتبغ، وقطع غيار المركبات، والأحذية، والمنتجات الجلدية.[40]

بالمثل، أفادت التقارير أن 472 شركة فرنسية جديدة سجلت لممارسة أعمالها في الإمارات العربية المتحدة (معظمها في دبي أيضًا) خلال الفترة نفسها، بزيادة قدرها 33% مقارنة بنفس الفترة من عام 2022.[41] نمت التجارة بين فرنسا والإمارات بنسبة 16.8% في عام 2022 لتصل إلى 8 مليارات دولار، مع تسجيل أرقام مماثلة في حجم التجارة بين الإمارات وإيطاليا.[42] وتشمل الواردات الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة من فرنسا حاليًا المجوهرات والمعادن الثمينة ومحركات الطائرات والعطور. ودولة الإمارات العربية المتحدة لديها خطط كبيرة لتعزيز التجارة غير النفطية في السنوات المقبلة. ومن المتوقع أن تحقق العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي جزءًا كبيرًا من هذا الهدف.

كان للوفود التجارية السعودية إلى ألمانيا أيضًا تأثير ويبدو أنها تخدم أهدافًا استراتيجية. ففي حين أن الاقتصاد الألماني يعد من بين أكبر الاقتصادات في العالم، إلا أن قطاع الطاقة فيه اتسم باتجاهين رئيسيين قبل كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية. الأول كان اعتمادها الكبير بشكل غير متناسب على الغاز الروسي، وبدرجة أقل، النفط الروسي. والثاني هو التزامها السياسي بالانتقال العالمي في مجال الطاقة على أساس تبني برلين لنشر الطاقة المتجددة على نطاق واسع.

كان لكلا الاتجاهين تأثير في التقريب بين ألمانيا والمملكة العربية السعودية بعد عام 2022. فالبلدان شريكان في مشروع نيوم، ومن المتوقع أن تكون ألمانيا وجهة رئيسية للهيدروجين الأخضر الذي سيتم إنتاجه في المملكة. وقد سلطت الحرب الضوء على ضعف ألمانيا الاستراتيجي إزاء الغاز والنفط الروسي، على الرغم من نشرها واسع النطاق للطاقة المتجددة على مدى العقدين الماضيين. ويبدو الآن أن الحكومة الألمانية تراهن بقوة على شراكة الهيدروجين الأخضر مع المملكة العربية السعودية كخطوة مهمة أخرى في دعمها لتحول الطاقة العالمي من ناحية وتنويع مصادر إمدادات الطاقة من ناحية أخرى.

التوجُّه الاقتصادي الخليجي نحو دول جنوب العالم

لم يأت تعزيز التجارة والاستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي في مرحلة ما بعد عام 2022 على حساب توجُّه الخليج نحو آسيا، ولا على حساب التعاون الاقتصادي الوثيق مع دول جنوب العالم - وهي ظاهرة مستمرة الآن منذ عقدين من الزمن. فمنذ أواخر التسعينيات، أصبح الاقتصاد العالمي أكثر عولمة وتنوُّعا، حيث باتت الصين والهند وروسيا وجنوب أفريقيا والبرازيل ــ والتي يشار إليها باسم البريكس ــ و»النمور الآسيوية» ــ وهي هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان - لهم دور مهيمن. وقد أدى النمو الاقتصادي السريع إلى زيادة الطلب على العديد من المواد الخام والسلع والخدمات المستوردة في هذه البلدان، إلى جانب تباطؤ الطلب في دول الشمال. وأتاحت هذه الصيغة من إعادة ترتيب التحالفات الاقتصادية فرصاً تجارية كبيرة لدول الخليج، في البداية لتصدير النفط والغاز، وخاصة إلى الاقتصادات الآسيوية سريعة النمو، ثم للاستثمار من خلال صناديق الثروة السيادية الخاصة بها.

في هذا السياق، لا ينبغي للعلاقات الاقتصادية المتجددة بين ألمانيا والمملكة العربية السعودية في مجالي الطاقة التقليدية والمتجددة أن تغفل عن قيام الرياض بتأسيس نفسها باعتبارها «مستثمرًا متسلسلاً» له مصالح في وجهات عالمية متعددة. فقد تعهدت المملكة العربية السعودية باستثمار 22 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال 62 مشروعًا جديدًا في عام 2022، كما هو موضح في الجدول 3. وأعلنت الرياض في سبتمبر 2023 عن مشاركتها في مشروع مشترك ضخم آخر، وهو استثمار بقيمة 1.07 مليار دولار في مصنع إطارات في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مصر.[43] وأعلنت أيضًا في ديسمبر 2023 عن شراء 49% من سلسلة الفنادق الفاخرة التابعة لشركة روكو فورتي ومقرها المملكة المتحدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة مقابل 600 مليون دولار.[44]

ومع تسليط الضوء على المستثمرين المتسلسلين في اتجاهات البوصلة الأربعة، يظل من الصعب تخطي دولة الإمارات العربية المتحدة ـ بمبلغ 84 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة في أكثر من 270 مشروعًا استثمارياً حول العالم في عام 2022 (الجدول 2). وبعيدًا عن استثمارات أبوظبي في مجال الطاقة المتجددة في الاقتصادات الناشئة مثل أوزبكستان، تعهدت مجموعة URB (مطور المدن المستدامة) باستثمار مبلغ 20 مليار دولار لتطوير مدينة جديدة مكتفية ذاتيا في المنطقة الشرقية من جنوب أفريقيا.[45] ويبدو أن المشروع يشبه نيوم ـ مدينة ذكية محايدة كربونيًا تهدف إلى إيواء ما يصل إلى 150 ألف ساكن في 40 ألف منزل.

إحدى السمات الهامّة لاستراتيجيات الاستثمار السعودية والإماراتية هي وضع الأعمال التجارية قبل السياسة. ففي حين تجنبت ألمانيا إلى حد كبير العلاقات الاقتصادية مع روسيا بعد عام 2022، ظلت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة محايدتين إلى حد بعيد، وكذلك الحال بالنسبة لمصر وأوزبكستان وجنوب أفريقيا، من بين دول أخرى. واستفادت دول جنوب العالم، بشكل عام، من العلاقات الاقتصادية المعززة، حيث استقبلت قدرًا كبيرًا من الاستثمار الأجنبي المباشر من دول مجلس التعاون الخليجي. وعندما يتعلق الأمر بالتجارة والاستثمار الدوليين، فإن دول مجلس التعاون الخليجي حاضرة في كل المحافل.

التجارة والاستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي

من البديهيات الراسخة بين المؤرخين الاقتصاديين في منطقة الخليج أن التنمية في المنطقة كانت مبنية إلى حد بعيد على صادرات الوقود الأحفوري. وفي هذا النموذج التنموي، كانت معدلات التجارة بين دول الخليج أقل من المستوى مع بعضها البعض، مقارنة بالتجارة الخارجية والاستثمار. ومع ذلك، فإن هذا يتغير، خاصة في التجارة غير النفطية بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. فمع نضوج وتنوع اقتصاداتهما، شهدت هاتان الدولتان المتجاورتان

نموًا تجاريًا بنسبة 70% خلال العقد الماضي، وفقًا لبيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.[46] وسجل التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين 37.05 مليار دولار في عام 2022، بزيادة قدرها 9% عن عام 2021.[47] ويتوقع الخبراء أن يستمر هذا الاتجاه. وبينما يستهدف كلا البلدين النمو القائم على التصدير خارج منطقة مجلس التعاون الخليجي، تظهر البيانات التجارية الأخيرة أنهما يدركان أيضًا الفرص المتاحة بجانبهما. تشمل أهم السلع التي تبيعها المملكة العربية السعودية إلى الإمارات العربية المتحدة الزيوت المعدنية والذهب الخام، في حين تشمل وارداتها المجوهرات وأسلاك النحاس (الجدولان 4 و5).

الجدول 3: أهم 5 واردات إلى الإمارات من السعودية (2022)

السلعة	القيمة (بالدرهم)
الزيوت المعدنية	10.8 مليار
بوليمرات الإيثيلين	3.6 مليار
الذهب الخام	1.7 مليار
الأسلاك والكابلات المعزولة للكهرباء	1.1 مليار
منتجات الغسيل	811 مليون

المصدر: Arabian Gulf Business Insight

الجدول 4: أهم 5 واردات إلى السعودية من الإمارات (2022)

السلعة	القيمة (بالدرهم)
الذهب الخام	8.7 مليار
الحلي والمجوهرات	2.5 مليار
أسلاك النحاس	2.4 مليار
المنتجات المسطحة من الحديد أو الصلب	891 مليون
الزيوت المعدنية	829 مليون

المصدر: Arabian Gulf Business Insight

كما هو واضح، فإن التجارة والاستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة في القطاع غير النفطي، تظهر علامات النمو والتركيز، حتى مع بقاء الاقتصاد النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي قوياً. هناك استثمارات بين دول مجلس التعاون الخليجي في قطاع الطاقة المتنوع، بما في ذلك الهيدروكربونات التقليدية، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية للطاقة، وقطاعات أخرى مثل تبريد المناطق.

وتتصدر صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي والأدوات الاستثمارية التابعة لها طليعة الاستثمارات في مجال الطاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي. استحوذت شركة مبادلة أبوظبي في عام 2021 على حصة 49% (12.4 مليار دولار) في كيان تم تشكيله حديثًا في المملكة العربية السعودية: وهو شركة أنابيب النفط أرامكو.[48] واحتفظت أرامكو السعودية بحصة 51% في الشركة الجديدة. وفي عام 2022، أفادت تقارير أن صندوق الاستثمارات العامة السعودي استحوذ على حصة 30% في شركة «تبريد السعودية» التابعة للشركة الوطنية للتبريد المركزي ومقرها دبي.[49]

في مجال الطاقة المتجددة، تم الإعلان عن استثمار رفيع المستوى بين دول مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 2023، عندما فازت شركة مصدر للطاقة الإماراتية (المعروفة أيضًا باسم شركة أبوظبي لطاقة المستقبل) بعقد لإنشاء محطة الحناكية للطاقة الشمسية بقدرة 1.1 جيجاوات في المملكة العربية السعودية. وقادت «مصدر» تحالفاً دولياً للفوز بالمشروع مع الشركة السعودية لشراء الطاقة لتطوير وبناء وتشغيل محطة للطاقة الشمسية بقيمة مليار دولار لتزويد 190 ألف منزل بالكهرباء.[50] وتعتبر «مصدر» المملكة العربية السعودية سوقاً استراتيجياً رئيسياً لخططها الحالية والمستقبلية لتطوير أعمالها. ومن المرجح أن يعزز المشروع التعاون الإقليمي حيث تدعم دول الخليج تسريع تحولها الأخضر نحو الحياد الكربوني.

الخاتمة وتوصيات السياسات

في ضوء استمرار أنماط التجارة والاستثمار العالمية في التعافي من جائحة كوفيد-19 والتكيف مع الأزمات الجيوسياسية، فمن المرجح أن تستمر العوامل الخارجية في التأثير الشديد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية. وسوف

تؤدي الجهود الدولية للدفع باتجاه ضرورة الاستدامة ــ والتي تعززها منتديات السياسة الدولية مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ ــ إلى تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة.

مع انتهاء عام 2023 بنمو أقوى من المتوقع في الاقتصادين الرئيسيين في العالم، وهما الولايات المتحدة والصين، فمن المرجح أيضًا أن يظل الطلب على الوقود الأحفوري قويًا في المستقبل المنظور. ومن المفترض أن يؤدي ذلك إلى استمرار المكاسب في أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في الوقود الأحفوري، مع استمرار القطاع في التعافي من التباطؤ الذي حدث في فترة الوباء. علاوة على ذلك، فإن اقتصاد الطاقة العالمي المزدهر سوف يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من القطاعات الأخرى في جميع أنحاء العالم.

في الوقت نفسه، سيستمر التوجه الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هذه في التأثر بالعوامل الجيوسياسية؛ فمن المرجح أن تواصل أوروبا والولايات المتحدة واليابان وغيرها من الاقتصادات الكبرى نهجها الرافض للاستثمار والتجارة في روسيا في ضوء استمرار الحرب. وسيؤدي ذلك إلى إتاحة المزيد من الفرص لدول مجلس التعاون الخليجي لإعادة تشكيل وتعزيز وتوسيع تجارتها العالمية واستثماراتها وثرواتها الوطنية في نهاية المطاف. وكما ذُكِر سابقًا، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي، عن غير قصد، مستفيدة اقتصاديًا من الحرب، حيث باعت كميات أكبر من الوقود الأحفوري التقليدي إلى أوروبا. ومع ذلك، واصلت منطقة مجلس التعاون الخليجي إقامة علاقات اقتصادية هامّة مع آسيا ودول جنوب العالم (خاصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، ودول آسيا الوسطى وبحر قزوين، بالإضافة إلى روسيا، التي زار رئيسها أبوظبي والرياض في ديسمبر 2023.

مع استمرار أنماط التجارة والاستثمار العالمية في التعافي والتوسع في السنوات المقبلة - ومع احتمال أن تكون الأرقام الكامنة وراء هذه الاتجاهات مدفوعة بضرورة الاستدامة من ناحية، واستمرار الطلب العالمي على إمدادات الطاقة الأحفورية التقليدية من ناحية أخرى - فإن دول مجلس التعاون الخليجي ستظل بلا جدال محركات دولية رئيسية ومناطق جذب للاستثمار الأجنبي المباشر. وسوف تستمر في تصدير واستقبال حصة كبيرة ــ إن لم تكن متزايدة - من الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي، على الرغم من أن التجارب الأخيرة تظهر أن الصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي من الممكن أن تؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها.

في ضوء ما سبق، تقدّم هذه النظرة التحليلية توصيات السياسات التالية لتدرسها دول حكومات دول مجلس التعاون الخليجي:

1. نظرًا لنجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ إلى حد بعيد، ينبغي للمنطقة أن تستمر في الاستجابة لضرورة الاستدامة العالمية من خلال تحديد المزيد من فرص الاستثمار في الطاقة المتجددة - بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين والطاقة الحيوية والطاقة الكهرومائية.

2. لا ينبغي أن يقتصر الاستثمار في قطاعات الطاقة المستدامة على مصادر الطاقة المتجددة. وبدأت المنطقة في التعامل بجدية مع تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه واستخدامه. وينبغي توسيع هذا النهج بشكل أكبر مع الأخذ في الاعتبار إمكانات السوق.

3. ينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من التنسيق وتبادل المعلومات (بما في ذلك البيانات) حول استثمارات الاستدامة بين دول مجلس التعاون الخليجي كمنظمة، والوكالات الحكومية لدول الخليج والمنظمات الدولية المختصة، مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والوكالة الدولية للطاقة، والمنتدى الدولي للطاقة. ومن الممكن إنشاء منصة لاستثمارات الاستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي لتنسيق تدفق المعلومات والبيانات بين الحكومات والمنظمات الدولية، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص.

4. ينبغي لدول مجلس التعاون الخليجي أن تواصل العمل على تعزيز وصيانة الأطر التنظيمية المحلية لاستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الرئيسية. وينبغي لها أن تضمن أن تظل لوائحها التنظيمية متوافقة مع المعايير الدولية في إطار أنماط التجارة والاستثمار العالمية شديدة السيولة وسريعة التغير.

5. ينبغي توفير المزيد من المعلومات للمستثمرين الدوليين فيما يتعلق بالمشاريع ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر التي تستقبلها حاليا دول الخليج، فضلا عن تلك التي يدعمها مستثمرو دول مجلس التعاون الخليجي في الخارج. وينبغي أن تهدف تدفقات المعلومات هذه إلى تحديد التأثير التحويلي وتأثير السياسات العامة الذي تعتزم المشاريع الضخمة إحداثه، وخاصة تحديد كيفية تحقيق أهداف الاستدامة المحلية والدولية.

6. ينبغي للحكومات أن تستمر في الإبقاء على سياسة «عدم الانحياز» عندما يتعلق الأمر بالأزمات الجيوسياسية في دول شمال العالم ومواصلة النظر في توقعات متنوعة تجاه فرص التجارة والاستثمار في الأسواق الجديدة المحتملة في دول جنوب العالم. ومن الممكن النظر إلى تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ومجموعة البريكس بلس في المستقبل.

7. ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، تعزيز علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية القائمة مع دول آسيا الوسطى وبحر قزوين التابعة للاتحاد السوفييتي سابقًا. تدور حالياً مناقشات كثيرة حول انتقال الشركات الأوروبية والأميركية من روسيا إلى آسيا الوسطى وبحر قزوين، الأمر الذي من المرجح أن يؤدي إلى فرص جديدة في هذه الاقتصادات السريعة النمو. لا يتم الاستفادة من صندوق

الاستثمار الذي تبلغ قيمته عدة مليارات من الدولارات والذي أنشأته دولة الإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان في إطار الصندوق الأوزبكي للإنشاء والتعمير، فضلاً عن أدوات استثمارية مماثلة ذات رأس مال جيد في آسيا الوسطى، بالقدر الكافي في الوقت الحاضر.

Endnotes

1. The FDI report 2023: Global greenfield investment trends; FDI Intelligence; a publication of the Financial Times.

2. The concept of a global power shift from West to East was largely espouses by the Turkish energy expert, Mehmet Ogutcu, who developed this concept based on his chapter contribution to this author's edited book – Russian & CIS Relations with the Gulf Region: Current Trends in Political and Economic Dynamics, published by the Gulf Research Centre, Dubai, 2009.

3. The FDI Report 2023: Global Greenfield Investment Trends; FDI Intelligence; a publication of the Financial Times, op cit.

4. Ibid; This is an increase of 16% in the number of new investment projects compared to 2021, while the value of pledged capital increased by 64% compared to 2021.

5. Ibid.

6. Ibid.

7. Ibid.

8. Ibid.

9. Ibid. The year 2022 saw a return to investment into coal, oil, and gas, rather than an increase, since the sector took a hard hit during the Covid-19 pandemic years in 2020-21. Investment into the sector, while a spectacular increase on 2020-21 levels, totalled 85% of the value of investment into the sector from 2019. Investment into fossil fuels in 2022 was also driven by the war in Ukraine, the bonanza in energy prices (oil, gas, and electricity), the exit of IOCs from Russia and the need to secure upstream assets in other jurisdictions.

10. Ibid.

11. Ibid.

12. Ibid.

13. Ibid.

14. Ibid; Page 3. Growth in climate FDI (i.e., investment into various forms of renewable energy) has skyrocketed since 2020. Almost 40% of all new global capital investment in greenfield FDI projects in 2022 was channelled into climate FDI, with total investments approaching nearly $500 billion.

15. Ibid.

16. https://www.agbi.com/articles/8-5bn-funding-deals-signed-for-saudi-green-hydrogen-project/; Arabian Gulf Business Insight; 1 March 2023.

17. www.NEOM.com

18. More than half of the 159 FDI mega-projects tracked in the 2023 FDI Report were in green hydrogen production, with a total capital investment value of US$153.9 billion. This was the highest ever level for the sector for any single year and some four times larger than the figure for 2021 (US$35.9 billion). See FDI Report 2023, op. cit.; Page 13.

19. https://www.agbi.com/articles/8-5bn-funding-deals-signed-for-saudi-green-hydrogen-project/; Arabian Gulf Business Insight; 1 March 2023.

20. Ibid.

21. Ibid.

22. The United Arab Emirates Government Portal - https://u.ae/en/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/environment-and-energy/national-hydrogen-strategy#:~:text=The%20strategy%20will%20help%20accelerate,15%20mtpa%20by%202050.

23. For fuller details of these projects, see the presentation by the Ministry of Energy and Infrastructure of the United Arab Emirates; UAE Hydrogen Leadership Roadmap, 4 November 2021, accessible on the Government Portal: https://u.ae/en/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/environment-and-energy/national-hydrogen-strategy#:~:text=The%20strategy%20will%20help%20accelerate,15%20mtpa%20by%202050.

24. Ibid.

25. Hadi Khatib, "The GCC is serious about carbon capture", in Middle East Economy, 25 September 2023; https://economymiddleeast.com/news/the-gcc-is-serious-about-carbon-capture/

26. Ibid.

27. Ibid.

28. ADNOC Press Release: https://www.adnoc.ae/en/News-and-Media/Press-Releases/2023/ADNOC-to-Invest-in-One-of-the-Largest-Integrated-Carbon-Capture-Projects-in-MENA

29. Ibid.

30. Yara Abi Farraj; "ADNOC acquires 10 percent of UK-based Storegga", in Middle East Economy, 9 January 2024.

31. Author's interview with a senior official from the Ministry of Investment, Industry and Trade of Uzbekistan, Tashkent, Uzbekistan, 2 November 2023.

32. https://www.agbi.com/articles/dubai-company-to-invest-500m-in-chinese-ev-maker/; Arabian Gulf Business Insight; 16 August 2023.

33. https://www.agbi.com/opinion/frank-kane-global-ev-manufacturers-rev-up-for-gulf-race/; Arabian Gulf Business Insight; 14 August 2023.

34. Ibid.

35. https://www.agbi.com/articles/dubai-company-to-invest-500m-in-chinese-ev-maker/; Arabian Gulf Business Insight; 16 August 2023.

36. https://www.agbi.com/opinion/frank-kane-global-ev-manufacturers-rev-up-for-gulf-race/; Arabian Gulf Business Insight; 14 August 2023.

37. https://www.agbi.com/articles/gcc-eu-trade-soars-on-back-of-ukraine-crisis/; Arabian Gulf Business Insight; 2 June 2023

38. Ibid.

39. Ibid.

40. https://www.agbi.com/analysis/dubai-chamber-opens-offices-in-france-and-italy/; Arabian Gulf Business Insight; 19 September 2023.

41. Ibid.

42. Ibid.

43. Ibid.

44. https://www.agbi.com/articles/egypt-signs-contract-to-establish-1bn-tyre-factory/; Arabian Gulf Business Insight; 21 September 2023.

45. The Guardian; Rocco Forte sells 49% of luxury hotel chain to Saudi Arabia; 4 December 2023

46. The 2023 FDI Report, page 23.

47. https://www.agbi.com/articles/uae-saudi-non-oil-trade-surges-70-to-37bn-in-last-decade/; Arabian Gulf Business Insight; 24 February 2023.

48. Ibid.

49. Amanda Battersby, "Mubadala joins consortium in $12.4bn Saudi Aramco oil pipelines deal", Upstream, 15 June 2021, https://www.upstreamonline.com/finance/mubadala-joins-consortium-in-12-4bn-saudi-aramco-oil-pipelines-deal/2-1-1023106.

50. Arab News, "Public Investment Fund takes 30% stake in district cooling provider Saudi Tabreed", 22 December 2022, https://www.arabnews.com/node/2219721/business-economy.

51. Kudakwashe Muzoriwa, "UAE's Masdar consortium wins bid for $1 billion solar plant in Saudi Arabia", Gulf Business, 8 November 2023, https://gulfbusiness.com/masdar-wins-bid-for-1bn-saudi-solar-plant/.